



إنعاش الاقتصاد الإيراني تحت الحرب والعقوبات واضطراب هرمز

بقلم

بختيار أحمد صالح

باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية إلا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مقدمة

حل انعاش الاقتصاد الإيراني لا يكمن في إيجاد طريق بديل واحد لتصدير النفط، بل في بناء منظومة تولّد العملة الأجنبية عبر عدة ممرات وعملات ومصادر دخل، بحيث لا يستطيع تعطلّ هرمز أو النفط أو المصارف وحده أن يخنق الاقتصاد.

دخل الاقتصاد الإيراني الحرب بهوامش أمان ضعيفة كعقوبات ممتدة، وضعف استثمار، وأزمات طاقة ومياه، وإيرادات عامة تعتمد بدرجة كبيرة على النفط. وتقدر أحدث توقعات صندوق النقد الدولي انكماش الناتج بنحو 5.4% في 2026 مع تضخم متوسط قرابة 69% (وكانت تقديرات سابقة أشارت إلى انكماش بنحو 6.1%). وتراجعت واردات الصين من النفط الإيراني في ايلول 2026 إلى نحو 590 ألف برميل يومياً، وهو أدنى مستوى منذ كانون الثاني 2023، فيما انخفض مرور ناقلات السلع عبر مضيق هرمز إلى سبع سفن فقط في 6 تشرين الاول. الجمهورية الاسلامية في إيران تستطيع الصمود لفترة، لكنها دخلت مرحلة صمود عالي الكلفة. وتترح هذه الورقة خمسة محاور للحل:

1. ممرات تصدير ونقل متعددة: تطوير جاسك على خليج عُمان، وتفعيل العراق وتركيا وقزوين وتشابهار، بحيث لا تعتمد أي قناة واحدة على هرمز.
2. منظومة مالية بديلة: مقاصة إقليمية تبدأ مع العراق، وسلة عملات، وإدارة صافي العائد بدل الإيراد الإجمالي، ونظام لإعادة عائدات المصدّرين.
3. سبعة مصادر للإيراد: إلى جانب النفط، الغاز والكهرباء والبتروكيماويات والصناعة والتعدين والخدمات والترانزيت، بهدف تخطيطي يتراوح بين 14 و24 مليار دولار سنوياً.
4. الصين شريكاً لا مسترياً فقط: نموذج النفط مقابل الاستثمار الذي يحوّل العائد النفطي إلى أصول إنتاجية.
5. حماية الداخل: آلية لاستقرار الريال، وأولوية للغذاء والدواء والطاقة، ودعم موجّه للأسر الأكثر تضرراً.

التشخيص: أين العقدة الحقيقية؟

العقدة ليست في إنتاج النفط، بل في تحويله إلى عملة قابلة للاستخدام داخل الاقتصاد. فوجود براميل في الخزانات أو على متن السفن لا يعني سيولة في يد الحكومة. وتتوزع الأزمة على خمسة اختناقات:

الاختناق	المشكلة	الدليل
الإنتاج	نقص الاستثمار يحد من زيادة الإنتاج بسرعة	أزمات الكهرباء والغاز والبنزين رغم ضخامة الاحتياطيات
التصدير	وصول النفط إلى المشتري أصبح أعقد وأكثر كلفة	الصين تستحوذ على نحو 90% من الصادرات وفق الخزانة الأميركية (نيسان 2026)
النقل	مضيق هرمز نقطة ضعف استراتيجية	تدفق الخام عبره نحو 10.1 مليون برميل يومياً، أي نحو 74% من مستوى ما قبل الحرب
التمويل	تحصيل قيمة المبيعات بعملة قابلة للاستخدام	التسويات باليوان محدودة الفائدة وتحويلها إلى عملات أخرى مكلف تحليل Carnegie
الداخل	الريال والتضخم والثقة المصرفية	فقد الريال أكثر من نصف قيمته خلال عام وبلغ الدولار نحو 2.7 مليون ريال

وتعمل هذه الاختناقات كسلسلة واحدة: نفط أقل ← دولارات أقل ← واردات أقل ← ضغط على الريال ← تضخم أعلى ← ضغط اجتماعي. وعليه فإن أي حل جزئي، كفتح ممر تصدير جديد دون معالجة التسوية المالية أو الريال، سيعطي أثراً محدوداً. كما أن للاعتماد على الصين وجهين: فهي أكبر سوق متاحة، لكنها تستطيع تنويع مشترياتها، وقد اتجهت مصافيتها المستقلة فعلاً إلى النفط العراقي والقطري. ولذلك يقوِّض الاعتماد على مشترٍ واحد القدرة التفاوضية للجمهورية الاسلامية في ايران، ويفرض خصومات تُنقص العائد الصافي.

الإطار الاستراتيجي: من بيع النفط إلى توليد القيمة

التحول المطلوب هو الانتقال من سؤال كيف نبيع النفط رغم هرمز والعقوبات؟ إلى سؤال كيف نوّلد العملة والقيمة حتى عندما يتعطل النفط أو هرمز أو النظام المصرفي؟ وعملياً ينتقل النموذج من خط واحد (نفط ← هرمز ← ناقله ← دولار ← مصرف) إلى شبكة متعددة المدخلات والممرات والعملات للوصول الى أربعة أهداف متوازية:

1. رفع صافي التدفق السنوي للعملة الأجنبية.
 2. تقليل الاعتماد على مضيق هرمز.
 3. تقليل الحاجة إلى عملة واحدة، دولاراً كانت أو يوناناً.
 4. تحويل العملة الأجنبية إلى استثمار وإنتاج لا إلى تمويل واردات فقط.
- الهدف الرابع هو حاسم: عشرة مليارات دولار تُنفق على الاستهلاك تعيد الأزمة، أما إن وُجّه جزء منها إلى المصافي ومحطات الكهرباء والسكك والموانئ والمصانع فتصبح أساساً لعوائد لاحقة.
- المبادئ الستة ناظمة: تنويع الطرق، وتنويع العملات، وتنويع الأسواق، وتنويع المنتجات، وزيادة القيمة المضافة، وإعادة استثمار الإيرادات.

المحور الأول: سبعة ممرات بدل مضيق واحد

أولوية هذا المحور هي ألا يتحول أي انسداد في هرمز إلى صفر في الصادرات والممرات السبعة المقترحة تتفاوت في السرعة والكلفة والأثر:

الممر	الدور المقترح	الإجراءات الأساسية
جاسك / خليج عُمان	منفذ تصدير خارج هرمز	رفع موثوقية خط غوره-جاسك وزيادة التخزين والتحميل والصيانة وتأمين الكهرباء والاتصالات
العراق	أقرب سوق كبير ومركز مقاصة	منطقة مقاصة للغاز والكهرباء والغذاء والإسمنت والحديد والأدوية والخدمات
تركيا	بوابة نحو أوروبا	مبادلات الغاز وتوسيع التجارة البرية
القوقاز	تجارة مع أرمينيا وأذربيجان	مناطق إنتاج تصديرية على الحدود
بحر قزوين	مبادلات نفطية عبر شمال إيران	مبادلات نفطية عبر شمال إيران

ميناء وسكك وبنية لوجستية ومنطقة حرة	ميناء وسكك وبنية لوجستية ومنطقة حرة	ميناء وسكك وبنية لوجستية ومنطقة حرة
توسيع التجارة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي	شريك لوجستي وسوق	روسيا / آسيا الوسطى

جاسك: بذرة ممر لا بديل جاهز

تقييم وكالة الطاقة الدولية متحفظ، فهو يرى أن غوره-جاسك لا يزال عملياً بعيداً عن دور تصديري كبير رغم تصميمه لطاقة تقارب مليون برميل يومياً. في المقابل رصدت S&P Global ناقلات في جاسك مرات عدة بين آيار و حزيران 2026، ما يدل على بدء الاستخدام الفعلي. لذلك يُعامل جاسك كمشروع وطني يُبنى تدريجياً، لا كبديل مضمون.

قزوين: تأمين وتبادل لا تعويض للمصادر الجنوبية

لا يمكن لقزوين أن تحل محل التصدير الجنوبي لاختلاف البنية والأسواق. دورها الواقعي هو تأمين الواردات والسلع، وإقامة مبادلات نفطية إقليمية تجعل الجمهورية الإسلامية في إيران مركز مقايضة وليس مجرد مصدر.

تشابهار: مشروع اقتصادي لا ميناء فقط

يتحقق العائد عندما يصبح الممر أسرع وأرخص من البدائل بين الهند وروسيا وآسيا الوسطى، فتنشأ رسوم العبور والسكك والمستودعات والتأمين والخدمات حتى دون بيع نفط. المطلوب إذن ميناء وسكك ومنطقة حرة ومستودعات وخدمات مالية معاً.

هدف تخطيطي: 500 ألف برميل مكافئ إضافية يومياً بدل هدف واحد ضخم، تجمع زيادات صغيرة قابلة للقياس:

الإجراء	الزيادة المفترضة (ألف برميل/يوم)
رفع صادرات جاسك	200
زيادة صادرات المنتجات النفطية	100
زيادة صادرات المنتجات النفطية	100
زيادة صادرات المنتجات النفطية	50
تحسين الخدمات اللوجستية	50
المجموع	500

عند 100 دولار للبرميل يعادل ذلك نظرياً نحو 18.25 مليار دولار سنوياً قبل الخصومات وتكاليف النقل. وهذا رقم تخطيطي لقياس الحجم الاستراتيجي وليس توقعاً.

المحور الثاني: منظومة مالية تقلل الحاجة إلى عملة واحدة

المنظومة المالية هي الحلقة التي تحدد كم من الدولارات المتولدة يعود فعلاً إلى الاقتصاد. والخطأ الشائع أن يُختزل الحل في استبدال الدولار باليوان، والصحيح تقليل الاعتماد على أي عملة منفردة. وتقوم المنظومة على أربع أدوات:

1. نظام مقاصة إيراني إقليمي: بدل تحويل كل صفقة إلى دولار، تُسوّى المبادلات الثنائية بصافي الفارق. فإذا صدرت الجمهورية الإسلامية في إيران إلى العراق ما يعادل مليار دولار واستوردت منه ما يعادل 300 مليون، فالمبلغ المتبقي 700 مليون فقط. ويبدأ التطبيق مع العراق باعتباره العقدة الأولى، ضمن منطقة مقاصة إيرانية-عراقية تشمل الغاز والكهرباء والغذاء والأدوية والإسمنت والحديد والخدمات الهندسية والنقل، على أن يتحول جزء كبير من التجارة الثنائية إلى مقاصة.

2. سلة عملات: تشمل اليوان والروبية والروبل واليورو والدرهم والعملات الإقليمية، مع نظام مقاصة يحول دون تراكم أرصدة غير قابلة للاستخدام بعملة واحدة. وتحذّر Carnegie من أن أرصدة اليوان محدودة القابلية للتحويل ومكلفة التحويل، ولهذا ينبغي توجيه هذه الأرصدة إلى مشتريات مباشرة من الشريك.

3. إدارة صافي العائد لا الإيراد الإجمالي: يُباع النفط الخاضع للعقوبات بخصم، وتضاف كلفة النقل والتأمين والتمويل والوسطاء. فإذا كان سعر السوق 100 دولار وبلغت هذه التكاليف 20-30 دولاراً، فالإيراد الفعلي 70-80 دولاراً. وعليه فإن كل دولار يُوفّر في النقل أو التأمين أو التمويل أو الوساطة يساوي زيادة مباشرة في الإيراد، وهو هدف قابل للقياس لإدارة الصادرات.

4. نظام لإعادة عائدات المصدّرين: إذا صدر القطاع الخاص مليارات ولم يعد بالعائدات فلا تستفيد الدولة. ولذلك يُقترح نظام يمنح المصدّر سعر صرف عادلاً، وحافزاً للإعادة، وحسابات تجارية متعددة العملات، وإمكانية استخدام العائدات في الاستيراد وإعادة استثمار جزء منها.

تبادلات عينية تخفف الضغط على الاحتياطي

1. الكهرباء مقابل السلع: تزويد العراق بالكهرباء مقابل سلع وغذاء وخدمات أو مقاصة.

2. مبادلات الغاز الإقليمية: تعامل الجمهورية الإسلامية في إيران الغاز كشبكة، كأن يصل غاز تركمانستان إلى شمال الجمهورية الإسلامية في إيران ثم يُسلّم لتركيا أو العراق أو أرمينيا.

المحور الثالث: عشرون ملياراً من سبعة مصادر لا من مصدر واحد

لا تحتاج الجمهورية الاسلامية في إيران إلى 20 مليار دولار من النفط وحده؛ يمكنها بناء المبلغ نفسه من سبعة أو ثمانية مصادر، وهو أكثر مقاومة للصدمات. والأرقام التالية نطاقات تخطيطية لبناء السيناريوهات وليست توقعات رسمية:

آلية التحقيق	المصدر	هدف سنوي افتراضي (مليار دولار)
جاسك ومبادلات النفط وخفض الخصومات وكلفة النقل	زيادة صافي صادرات الطاقة	5-8
رفع كفاءة المصافي وتصدير منتجات بدل الخام	المنتجات النفطية والبتروكيماويات	2-4
تشابهار والسكك وخفض زمن الشحن بين الهند وروسيا	الترانزيت والخدمات اللوجستية	1-2
مصانع حدودية للأسواق المجاورة	صادرات صناعية إضافية	2-3
مستشفى وفندق ونقل وصيدلية في حزمة واحدة	السياحة الطبية والسياحة	1-2

التعدين والمنتجات المعدنية	2-3	تصنيع النحاس والحديد والألمنيوم بدل تصدير الخام
خدمات هندسية وتقنية	1-2	عقود إقليمية في الطاقة والبناء
الإجمالي المحتمل	14-24	

المرحلة الأولى: الأدوية والمعدات الطبية وقطع الغيار والصناعات الغذائية ومواد البناء والكابلات والمحولات الكهربائية والمنتجات البلاستيكية والكيميائية.

المرحلة الثانية: معدات الطاقة والنفط والغاز والآلات الصناعية والبرمجيات والصناعات الهندسية. مناطق إنتاج تصديرية على الحدود: مصنع في كرمانشاه للسوق العراقي، وآخر في أذربيجان الإيرانية للقوقاز، وفي خراسان لآسيا الوسطى، وفي سيستان وبلوشستان لباكستان والهند، فيقترب الإنتاج من السوق وتنخفض كلفة النقل.

التعدين: نفط صامت

تزداد القيمة المضافة بتصنيع الخام قبل تصديره: النحاس إلى كاثود، والحديد إلى فولاذ، والألمنيوم إلى منتجات صناعية. وكل مرحلة تخفض اعتماد الاقتصاد على النفط.

السياحة الطبية

أسرع مصادر العملة غير النفطية كلفةً وتنفيذاً، وتستهدف العراق وآسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان وأذربيجان وبعض أسواق الخليج، عبر ممر يربط المستشفى بالفندق والنقل والصيدلية ليرتفع العائد لكل زائر.

المحور الرابع: الصين من مشترٍ إلى شريك في البنية التحتية

تحويل العلاقة من الصين تشتري النفط الإيراني إلى الصين تستثمر في الجمهورية الإسلامية في إيران مقابل أرصدة طاقة طويلة الأجل هو أهم تغيير في بنية العلاقة. فبدل بيع النفط ثم انتظار تحويل الأموال ثم إنفاقها والعودة إلى نقطة الصفر، يتحول العائد إلى أصول إنتاجية تبقى بعد انتهاء الأزمة.

نموذج النفط مقابل الاستثمار

تمول شركة صينية أو روسية مشروعاً، مثل مصفاة بكلفة نحو ملياري دولار، وتسترد استثمارها عبر أرصدة طاقة لمدة 10-15 سنة. أي أن رأس المال يأتي الآن مقابل الطاقة لاحقاً.

ما تحصل عليه الجمهورية الإسلامية في إيران	ما تحصل عليه الصين
سكك حديد	عقود طاقة طويلة الأجل
محطات كهرباء	توريد بتروكيماويات
مصافي ومعدات صناعية	فرص استثمارية
بناء اسطول بحري مدني	تكنولوجيا وبنية موانئ

ضوابط ضرورية

1. تنويع الشركاء: لا تعوّض الصين وحدها؛ يُوسَّع النموذج ليشمل روسيا والهند وشركاء آخرين، لأن أكثر من 90% من الصادرات تذهب اليوم إلى مشترٍ واحد.
2. التسعير الصافي: تُقاس الصفقة بصافي العائد بعد الخصم والنقل والتمويل لا بالسعر المعلن.
3. إطار قانوني واضح: تستهدف الولايات المتحدة مصافي صينية مستقلة ووسطاء مرتبطين بالنفط الإيراني، ما يجعل التركيز على قناة واحدة نقطة ضعف، ويستلزم دراسة التعرض القانوني لكل شريك قبل الالتزام.

المحور الخامس: استقرار الريال وحماية الغذاء والطاقة

لن تكفي الإيرادات الخارجية الإضافية إن التهمها التضخم، فمع تضخم متوسط يقارب 69% يتآكل أي تحسن في العملة الأجنبية قبل أن يصل إلى الأسر. لذلك يُقترح توجيه الإيرادات الإضافية عبر آلية مستقلة لإدارة العملة الأجنبية بدل ضخها كلها في السوق.

آلية استقرار سعر الصرف

توزيع تخطيطي مقترح (وليس سياسة قائمة):

النسبة	البند
30%	احتياطي
25%	واردات استراتيجية
20%	استثمار إنتاجي
15%	تثبيت سوق الصرف
10%	صندوق طوارئ

ولا يُستخدم الاحتياطي للدفاع عن سعر صرف غير قابل للدفاع عنه، بل بصورة انتقائية لحماية الغذاء والدواء والطاقة والمدخلات الصناعية الحيوية.

إجراءات الحماية الداخلية

1. أولوية الدولار للقطاعات الحيوية: الغذاء والدواء والطاقة وقطع الغيار والمعدات الأساسية، لأن استمرار الإنتاج المحلي يخفف الطلب على العملة الأجنبية.
2. إصلاح تدريجي لتعدد أسعار الصرف: فتعدد الأسعار يفتح باب المضاربة والفساد، لكن التوحيد المفاجئ في الحرب قد يسبب صدمة تضخمية، لذا يكون تدريجياً ومدعوماً بشبكة حماية اجتماعية.
3. دعم موجّه: من الدعم الشامل المكلف إلى دعم مباشر للأسر الأكثر ضعفاً.
4. مخزون استراتيجي من الغذاء والدواء: لأن اضطراب التجارة البحرية قد يستمر بعد توقف العمليات العسكرية.
5. حماية الثقة المصرفية: فأزمة الثقة تحوّل أزمة العملة إلى أزمة مالية شاملة.
6. أمن الطاقة: صيانة محطات الكهرباء والغاز والمصافي بوصفها قضية أمن قومي، وتقنين الاستهلاك بدل ترك الانقطاعات تضرب المصانع.

المخاطر والاعتبارات القانونية والسيناريوهات

تنجح الخطة بقدر ما تُبنى على تجارة مشروعة. فالنموذج القائم على شبكات سرية أو تهريب أو شركات واجهة مرتفع المخاطر وغير مستدام ويزيد كلفة التجارة ويعرّض الشركاء للعقوبات الثانوية. لذلك يكون الهدف توسيع التسويات والمقايضة والاستثمار والتجارة الإقليمية ضمن الأطر القانونية ذات الصلة، مع مراجعة قانونية لكل قناة ولكل شريك.

أبرز المخاطر:

1. أمنية وعسكرية: استهداف جاسك أو خطوط النقل أو الموانئ.
2. مالية: عدم قدرة الشركاء على استلام أو تحويل المدفوعات.
3. سياسية: تغير مواقف العراق وتركيا والهند تحت الضغط.
4. تنفيذية: بطء المشاريع الكبرى وضعف التمويل والكفاءة.
5. تضخمية: استخدام العائدات الجديدة في الإنفاق الاستهلاكي بدل الاستثمار.

السيناريوهات الثلاثة والأولويات

السيناريو	الأولوية	التركيز
استمرار الحرب واضطراب هرمز	البقاء الاقتصادي	جاسك والعراق وتركيا وقزوين وتشابهار والمقايشة والعملات الإقليمية
عودة جزئية إلى الملاحة	بناء المناعة	تحويل 10-20% من صادرات الطاقة إلى خارج هرمز حتى لا تعيد أي أزمة قادمة الاقتصاد إلى الصفر
تسوية سياسية وتخفيف عقوبات	الاستثمار لا الاستهلاك	في السنوات ← الثلاث الأولى: النفط ← بنية تحتية صناعة ← تصدير، لا النفط ← استهلاك دعم ← تضخم ←

ويبقى الأرجح عند استمرار الحرب استنزافاً تدريجياً لا انهياراً مفاجئاً: اقتصاد يعمل بكلفة أعلى وإنتاج أقل. والحلول أعلاه تهدف إلى إبطاء هذا الاستنزاف وتحويل ما يتحقق من الإيرادات إلى قدرة إنتاجية.

خطة التنفيذ في 180 يوماً ومصفوفة الأولويات

تبدأ الخطة بالإجراءات السريعة منخفضة الكلفة (المقاصة والتسويات متعددة العملات)، ثم تنتقل إلى المشاريع الأطول والأعلى كلفة (جاسك وتشابهار والتعدين).

الجدول الزمني

المرحلة	الإجراءات
أول 30 يوماً	إنشاء غرفة عمليات اقتصادية للحرب بقيادة البنك المركزي ووزارات النفط والاقتصاد والتجارة والطاقة؛ حصر كل تدفقات العملة؛ تحديد السلع ذات الأولوية والاختناقات اللوجستية؛ جعل جاسك أولوية؛ بدء التفاوض مع العراق على آلية المقاصة
30-90 يوماً	توسيع التسويات بالعملات الإقليمية؛ زيادة مبادلات النفط؛ إطلاق حوافز للصادرات الصناعية؛ توسيع التجارة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي؛ تطوير الترانزيت؛ فتح حزم الطاقة مقابل الاستثمار
90-180 يوماً	توسيع قدرات جاسك تدريجياً؛ تطوير مناطق تصديرية حدودية؛ توسيع تشابهار؛ إطلاق برنامج السياحة الطبية؛ زيادة صادرات المنتجات النفطية؛ بناء صندوق استقرار العملة

المشروع	الأثر	سرعة التنفيذ	الأولوية (من 5)	الكلفة
المقاصة مع العراق	مرتفع	سريعة	5	منخفضة
تسويات متعددة العملات	مرتفع	سريعة	سريعة	منخفضة
جاسك	مرتفع جداً	متوسطة	5	مرتفعة
مبادلات النفط	مرتفع	متوسطة	5	متوسطة
التصنيع للتصدير	مرتفع	متوسطة	5	متوسطة
مبادلات الغاز	مرتفع	متوسطة	4	متوسطة

مرتفعة	4	طويلة	مرتفع	تشابهار
مرتفعة	4	متوسطة	مرتفع	الترانزيت
منخفضة	4	سريعة	متوسط/مرتفع	السياحة الطبية

الخلاصة

الجمهورية الإسلامية في إيران لا تحتاج إلى بديل لهرمز فحسب، بل إلى اقتصاد لا يستطيع هرمز وحده خنقه. وهذا يتحقق بتحويل جاسك إلى منفذ، وتشابهار إلى ممر، والعراق إلى سوق ومركز مقاصة، وتركيا إلى بوابة، وقزوين إلى شبكة مقايضة، والصين إلى مستثمر، وروسيا إلى شريك لوجستي، والهند إلى سوق، مع الصناعة والتعدين والبتروكيماويات مصادر للعملة إلى جانب النفط.

والهدف الواقعي ليس إلغاء الدولار ولا النفط، بل خفض النسبة من الاقتصاد التي تعتمد على أي قناة واحدة. وأي عائد جديد، خصوصاً بعد أي تسوية، يجب أن يتجه أولاً إلى البنية التحتية والصناعة والتصدير لا إلى الاستهلاك والدعم.